غضب جيل كامل

مدارس فرنسا تشتعل .. احتجاج وعنف واستقطاب سياسي

الوفاق/ لم تعد فرنسا أمام احتجاج طلابي عابر يمكن إخماده بإغلاق المدارس أو نشر الشرطة حولها. ما انفجر في الثانويات هو غضب اجتماعي تحوّل إلى أزمة سياسية تكشف صعوبة الحكومة في معالجة اختلالات تراكمت داخل التعليم. بدأت الحركة في ضواحي باريس، حيث تعاني مدارس مناطق فقيرة مثل سين-سان-دوني من نقص المدرسين واكتظاظ الفصول وتراجع الموارد، ثم انتشرت إلى مدنٍ أخرى.

وبحلول ٢ أكتوبر/تشرين الأول، كانت نحو ٤٠٠ ثانوية مغلقة، فيما كانت الاحتجاجات قد عطّلت أو أغلقت أكثر من ١,٢٠٠ ثانوية على مستوى البلاد.

لكن الأخطر ليس اتساع الاحتجاج، بل ما يكشفه عن الدولة نفسها: جمهورية ترفع المساواة شعاراً، بينما يختبر طلابها تفاوت الموارد والفرص داخل مدارسهم. وهنا تتحمل الحكومة مسؤولية سياسية مباشرة؛ فبدلاً من معالجة أسباب الغضب، تجد نفسها أمام احتجاج يتسع يوماً بعد يوم، ما يجعل السؤال أكبر من فتح المدارس: كيف وصلت الأزمة إلى الشارع قبل أن تصل حلولها إلى الفصول؟

ليست احتجاجات على الامتحانات.. بل على التهميش

من الخطأ اختزال ما يقوله الطلاب في الاحتجاج على صعوبة الامتحانات أو طول ساعات الدراسة. المطالب أكثر جوهرية: مدرسون حاضرون، فصول أقل اكتظاظاً، مبانٍ صالحة للتعلم، ممرضون وعاملون اجتماعيون، وتجهيزات أساسية.

وتشير بيانات إلى أن ما يقرب من ١٠ ٪ من ساعات التدريس في المدارس الثانوية الحكومية خلال العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لم تُدرّس، بينما نسبة كبيرة بسبب عدم العثور على مدرسين بدلاء. وفي إقليم سين-سان-دوني، تحدث طلاب ومعلمون عن اكتظاظ الفصول، ونقص المدرسين، وتدهور ظروف الدراسة. لهذا يحمل شعار أحد المحتجين معنى سياسياً يتجاوز المدرسة: «عنواننا لا يجب أن يحدد مستقبلنا».

أزمة التعليم ليست منفصلة عن سياسة التقشف

تزامنت الاحتجاجات مع مشروع موازنة ٢٠٢٧، الذي يأتي في إطار خطة حكومية لخفض العجز العام. وكانت الحكومة قد أعلنت جهداً مالياً إجمالياً بقيمة ٥٤ مليار يورو، بينما يبلغ حجم الإجراءات الجديدة في مشروع الموازنة نحو ٤٣ ملياراً. وفي المقابل، ترتفع مخصصات التعليم المدرسي إلى نحو ٦٥,٥٣ مليار يورو في ٢٠٢٧، بزيادة تقارب ١,١ مليار يورو عن موازنة ٢٠٢٦.

وهنا تتضح المفارقة التي تغذي الجدل: الحكومة تقول إن التعليم أولوية، بينما يواجه الطلاب واقعاً يترجم أزمة الموارد إلى مدرس غائب وفصل مكتظ ومدرسة تحتاج إلى الاستثمار. وقد تكون لدى الحكومة اعتبارات مالية وديموغرافية تفسر خياراتها، لكن الطالب لا يعيش الموازنة كرقم؛ بل يختبر نتائجها داخل الفصل. وهذا ما يجعل الأزمة سياسية: حين تصبح الخيارات المالية محسوسة داخل المدرسة، تتحول الموازنة من وثيقة اقتصادية إلى تجربة يومية لجيل كامل.

حكومة في مواجهة جيل لا يثق بالوعود

تأتي الأزمة في لحظة شديدة الحساسية سياسياً. ففرنسا تستعد للانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٠٢٧، فيما تواجه الحكومة ضغوطاً سياسية ومالية متزايدة مرتبطة بالموازنة والإنفاق العام. وفي هذا السياق، يصعب فصل احتجاجات الطلاب عن أزمة الثقة الأوسع في المؤسسات.

لكن اختزال الحركة في مؤامرة حزبية سيكون تبسيطاً خطيراً. فقد اتهمت الحكومة قوى من اليسار الراديكالي، وعلى رأسها حزب «فرنسا الأبية»، بالمساهمة في تحريك الاحتجاجات، بينما رفضت المعارضة هذه الاتهامات. وفي الوقت نفسه، نقلت رويترز أن أجهزة استخبارات فرنسية نسبت في اجتماع حكومي دوراً إلى قوى من اليسار الراديكالي في بدء الحركة، وهو ما نفاه حزب «فرنسا الأبية». فالآلاف الذين خرجوا إلى الشوارع لا يمكن اختزالهم في حزب سياسي. وجود سياسيين في الاحتجاجات شيء، وكونهم أصحاب القرار في إطلاقها شيء آخر. والسؤال الأهم للحكومة ليس من يقف خلف كل احتجاج، بل لماذا أصبحت مطالب كهذه قادرة على الانتشار بهذه السرعة؟

الرد الأمني لا يستطيع معالجة جذور الأزمة

لا يمكن تبرير إحراق المدارس أو الاعتداء على المعلمين والشرطة. وقد شهدت الاحتجاجات بالفعل أعمال تخريب وإحراق ومواجهات خطيرة، وأعلنت السلطات توقيف آلاف الأشخاص، معظمهم من القاصرين، كما أصيب طلاب وموظفون وأفراد من الشرطة والدرك. لكن تحويل الأزمة إلى ملف أمني فقط لن يعالج أسبابها.

وحين تتحدث الحكومة عن مجموعات هامشية أو تحذر الأهالي من إرسال أبنائهم إلى الاحتجاجات، يصبح من المشروع طرح سؤال آخر: هل تريد السلطة معالجة أسباب الغضب، أم الاكتفاء بالسيطرة على مظاهره؟. وكلما طغت لغة الأمن على لغة الإصلاح، ازدادت الفجوة بين جيل من الطلاب ومؤسسات يفترض أن يشعروا بأنها تمثل مصالحهم. وقد أثارت طريقة التعامل مع بعض التحركات انتقادات، ولا سيما مع مشاركة قاصرين في بعض الاحتجاجات.

> **قد تُفتح المدارس بالقوة، لكن غضب جيل كامل لا يُغلق؛ فإما إصلاح جذري، أو انفجار أكبر داخل فرنسا**

المشكلة أعمق.. فرنسا التي تتحدث عن المساواة

القضية الأكثر حساسية في احتجاجات الطلاب ليست فقط نقص المدرسين أو تهالك المدارس، بل التناقض بين شعار المساواة الذي ترفعه الجمهورية الفرنسية والواقع الذي يعيشه كثير من الطلاب. في الضواحي، ولا سيما في سين-سان-دوني، تتحدث التقارير عن نقص الكوادر، واكتظاظ الفصول، وضعف التجهيزات والخدمات. وهنا يصبح السؤال سياسياً بامتياز: كيف يمكن لدولة تتحدث عن تكافؤ الفرص أن تقبل بأن تختلف جودة التعليم باختلاف الحي الذي يولد فيه الطالب؟

فالمدرسة الفرنسية يفترض أن تكون أداة لكسر الفوارق الاجتماعية، لا أن تعكسها. وإذا كان الطالب يحصل على فرص تعليمية مختلفة تبعاً للمنطقة التي يعيش فيها، فإن المدرسة تتحول من وسيلة لمواجهة التفاوت إلى إحدى ساحاته.

ولهذا يطرح الجيل الذي يدخل المدرسة اليوم سؤالاً بسيطاً لكنه سياسي وعميق: إذا كانت الجمهورية تعد بتكافؤ الفرص، فلماذا يبدو مستقبل الطالب مختلفاً منذ لحظة ولادته؟

الحكومة أمام امتحان أكبر من امتحان الطلاب

قد تتمكن الشرطة من إزالة الحواجز وفتح أبواب الثانويات، لكنها لن تستطيع تفريق الغضب الذي خرج منها. فحين يمتد الاحتجاج إلى أكثر من ألف مؤسسة، وتتكرر المطالب المتعلقة بنقص المدرسين واكتظاظ الفصول وتدهور المباني، يصبح اختزال الأزمة في أعمال شغب أو تحريض سياسي تجاهلاً لجانب أساسي من حقيقتها.

قد تُغلق الحكومة أبواب المدارس أمام المحتجين، لكنها لا تستطيع إغلاق الأسئلة التي خرجت منها. والامتحان الحقيقي أمام رئيس الحكومة سيباستيان لوكورنو والرئيس إيمانويل ماكرون ليس فقط كيف تنتهي الاحتجاجات، بل هل تتحول مطالب الطلاب إلى مدرسين وموارد ومدارس أفضل، أم يبقى الغضب كامناً داخل المدارس والمجتمع.

ترامب والجمهوريون يواجهون تحديات قبل انتخابات الكونغرس

يواجه دونالد ترامب والحزب الجمهوري ضغوطاً سياسية متزايدة مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، في ظل تراجع معدلات الرضا عن أداء الإدارة وتصاعد الجدل حول الاقتصاد والهجرة والتعريفات الجمركية وأسعار الوقود.

وتشير استطلاعات وتقارير أميركية إلى تزايد الاستياء من سياسات الإدارة، بينما يسعى الجمهوريون إلى الحفاظ على أغلبيتهم في مجلسي النواب والشيوخ.

وفي ملفٍ منفصل، أثارت طريقة تعامل وزارة العدل مع قضايا مرتبطة بالانتخابات جدلاً واسعاً. ومن أبرز القضايا اتهام عامل بريد في ولاية يوتا بإتلاف مراسلات، بينها نحو ٣٠٠ بطاقة اقتراع. وأثار تناول القضية مخاوف من إمكانية زيادة الشكوك بشأن التصويت عبر البريد، في وقت لا تزال فيه دوافع المتهم وتفاصيل القضية موضع خلاف. كما أُسقطت التهم في قضية أخرى في العاصمة واشنطن.

ويتواصل كذلك النقاش بشأن صلاحيات الرئيس واستخدام القوات الفدرالية خلال الاضطرابات الداخلية، بعد تجدد الحديث عن قانون التمرد، الذي يمنح الرئيس صلاحيات محددة لاستخدام القوات المسلحة أو الحرس الوطني في ظروف معينة.

وفي هذا السياق، أكد الجنرال دان كين أن الجيش الأميركي لا يخطط لإرسال قوات فدرالية إلى مراكز الاقتراع أو الاستيلاء على آلات التصويت خلال انتخابات ٢٠٢٦. ويأتي ذلك وسط نقاش حول استقلال المؤسسات وحدود السلطة التنفيذية ونزاهة الانتخابات، مع تصدر الاقتصاد والهجرة والتجارة المشهد السياسي، واستعداد الجمهوريين والديمقراطيين لمعركة الكونغرس.

مسؤول روسي: الدعم الغربي يتحمل الجزء الأكبر من كلفة الحرب في أوكرانيا

أكد سفير المهام الخاصة في وزارة الخارجية الروسية، روديون ميروشنيك، أن الغرب يتحمل نحو ٩٠ ٪ من تكاليف العمليات العسكرية التي تنفذها أوكرانيا، معتبراً أن كييف لم تعد قادرة على تحمل أعباء الحرب من مواردها الخاصة.

وقال ميروشنيك إن أوكرانيا أصبحت، وفق وصفه، «خاضعة للسيطرة الخارجية»، مشيراً إلى أن استمرار العمليات العسكرية يعتمد بصورة أساسية على الأموال والأسلحة والمساعدات التي تقدمها الدول الغربية.

وتأتي هذه التصريحات في وقت تواجه فيه كييف أزمة مالية متفاقمة، مع استمرار تسجيل عجز كبير في الموازنة واعتماد متزايد على الدعم الخارجي. وأقرت أوكرانيا موازنة ٢٠٢٦ بعجز يقارب ١,٩ تريليون هريفنيا، أي نحو ٤٥ مليار دولار. كما أشارت تقارير إعلامية إلى ضغوط متزايدة على الموارد المالية المخصصة للدفاع، وانعكاس ذلك على قدرة أوكرانيا على تطوير وإنتاج الأسلحة. ويرى المسؤول الروسي أن هذه الأرقام تكشف أن الحرب لم تعد ممولة من أوكرانيا وحدها، بل أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على الدول الغربية. وفي المقابل، تقول كييف إن الدعم الدولي يمثل ضرورة لمواجهة الحرب والحفاظ على قدراتها الدفاعية. وتسلط هذه المعطيات الضوء على حجم الاعتماد المالي والعسكري لأوكرانيا على حلفائها الغربيين مع استمرار الحرب.

الصحة العالمية: القيود الصهيونية تعرقل إنقاذ المرضى في غزة

حذّرت منظمة الصحة العالمية من استمرار تدهور الوضع الصحي في قطاع غزة، مؤكدة أن القيود الصهيونية على دخول المساعدات والمعدات الطبية تعرقل إنقاذ المرضى وتزيد من معاناة السكان.

وقالت ممثلة المنظمة في الأراضي الفلسطينية، راينهيلده فان دي فيرد، إن مستشفيات القطاع لا تعمل بكامل طاقتها، بينما تبقى الإمدادات الطبية التي تدخل غزة أقل بكثير من الاحتياجات المتزايدة.

وأوضحت المنظمة أن إجراءات موافقة سلطات الاحتلال تمثل عائقاً رئيسياً أمام وصول المساعدات، مشيرةً إلى أن شحنات طبية تنتظر الإذن لنحو ٧٤ يوماً، وسط تغيّر مستمر في القواعد والإجراءات.

كما أشارت إلى رفض أو تأخير معدات ضرورية، بينها أجهزة الأشعة والتعقيم وقطع غيار أجهزة التصوير، إضافة إلى رفض شحنة من الأطراف الاصطناعية والأجهزة المساعدة أربع مرات خلال ستة أشهر.

وأكدت المنظمة أن استمرار هذه القيود يعرّض حياة المرضى للخطر، داعية كيان الاحتلال إلى رفع العوائق والسماح بدخول المساعدات الطبية والإنسانية بشكل منتظم وسريع، لأن وصولها بعد فوات الحاجة إليها قد يعني فقدان أرواح كان يمكن إنقاذها.

● أخبار قصيرة

بيونغ يانغ تختبر صاروخاً متوسط المدى وتؤكد تطور قدراتها

أعلنت كوريا الشمالية نجاحها في اختبار صاروخ متوسط المدى، أشرف عليه الزعيم كيم جونغ أون، وأصاب هدفاً بحرياً على مسافة نحو ألف كيلومتر. ووفق بيونغ يانغ، جاء الاختبار لتقييم كفاءة وموثوقية قواتها الاستراتيجية، ولا سيما الأنظمة الأسرع من الصوت، وتعزيز قوة الردع في مواجهة التهديدات الخارجية.

وأكدت كيم يو جونغ أن كوريا الجنوبية واليابان عجزتا عن تتبع المسار غير التقليدي للصاروخ، معتبرة ذلك دليلاً على تطور القدرات الصاروخية الكورية الشمالية وتجاوزها وسائل الرصد لدى خصومها. كما شدد كيم جونغ أون على مواصلة تطوير الأسلحة الاستراتيجية والردع النووي، باعتبارهما ضرورة لحماية أمن البلاد وتعزيز قدرتها على مواجهة أي تهديد.

تصعيد دبلوماسي بين الهند وباكستان بعد مقتل شخصين على الحدود

تصاعد التوتر بين الهند وباكستان بعد مقتل شخصين في حادثة حدودية بقطاع بيديان، ما دفع البلدين إلى استدعاء القائمين بالأعمال وتبادل الاحتجاجات. واتهمت إسلام آباد قوات حرس الحدود الهندية باستخدام «قوة فتاكة غير مبررة» ضد مدنيين أعزلين، وطالبت بتحقيق فوري وشفاف، رافضة وصف القتيلين بالمتسللين. في المقابل، نفت نيودلهي الاتهامات، وقالت إن ثلاثة أشخاص عبروا الحدود بشكل غير قانوني وتقدموا نحو السياج رغم التحذيرات، معتبرة أنهم شكلوا تهديداً أمنياً وشيكاً. وربطت الهند الحادثة أيضاً بما وصفته بمحاولات تسلل وتهريب مخدرات. وتأتي الواقعة وسط توتر مستمر بين البلدين عقب حرب استمرت أربعة أيام عام ٢٠٢٥، اندلعت بعد هجوم في كشمير أودى بحياة ٢٦ شخصاً.

٤٩ ٪ من البريطانيين يؤيدون العودة إلى الاتحاد الأوروبي

أظهر استطلاع واسع للرأي أجرته مجموعة ميسينا وشمل أكثر من ١١ ألف بريطاني، أن ٤٩ ٪ يؤيدون إعادة انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، مقابل ٢٨,٥ ٪ يعارضون ذلك. كما رأى ٥٢,٤ ٪ أن قرار «بريكست» كان خاطئاً، بينما وصفه ٥٤,٩ ٪ بالفشل، مقابل ١٢,٢ ٪ اعتبروه نجاحاً. وأظهر الاستطلاع تأييداً واسعاً لخيارات تقرّب بريطانيا من الاتحاد، بينها إزالة الحواجز التجارية والانضمام إلى الاتحاد الجمركي والسوق الأوروبية الموحدة. في المقابل، لم يؤيد الابتعاد أكثر عن الاتحاد سوى ٢٧,٩ ٪. كما فضّل ٦٨ ٪ تقريباً العلاقات التجارية مع أوروبا على الولايات المتحدة والصين، فيما أيد ٨٠ ٪ تقريباً الإبقاء على الجنيه الإسترليني. وبرزت دعوات لإجراء استفتاء أو تفويض انتخابي بشأن أي عودة مستقبلية للاتحاد.